الأمم المتحدة S/2002/1199

مجلس الأمن

Distr.: General
29 October 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146).

ويدرك مجلس الأمن التزام حكومة جنوب أفريقيا بتحقيق حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وتعتقد حكومتي أن تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة جوهرية للمساهمة في تجديد قارة أفريقيا وتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج من برامج الاتحاد الأفريقي.

وعلاوة على ذلك، اتخذت جنوب أفريقيا جميع التدابير الممكنة لتنفيذ مقررات مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اتخذنا كل خطوة لمساعدة أفرقة أنشأها مجلس الأمن فيما يتعلق بصراعات في أفريقيا.

بيد أننا نود أن نحيط مجلس الأمن علما بأن جنوب أفريقيا تشعر بخيبة الأمل فيما يتعلق بمضمون التقرير النهائي الذي قدمه السفير محمود قاسم إلى المجلس، والمنهجية التي استخدمها الفريق لجمع المعلومات، والنتائج والتوصيات التي قدمها الفريق في تقريره. وتحث جنوب أفريقيا مجلس الأمن على أن يوعز للفريق بإجراء تحقيق أكثر تعمقا وإثبات الادعاءات التي أوردها والتوصيات المقدمة في التقرير. ويتعارض تقرير الفريق مع أهداف مجلس الأمن ومقاصده.

ونحن نشعر بخيبة الأمل بصورة خاصة لأن حكومة جنوب أفريقيا رحبت بالفريق عندما زار بلدنا ورتبت كي يجتمع الفريق مع مختلف كبار الموظفين من إدارات ووكالات مستعدة لمساعدة الفريق في عمله. وسيلاحظ المجلس أن الأمثلة التي سترد فيما بعد في رسالتي

281002 281002 02-66176 (A)
0266176

تتعارض مع زعم الفريق أنه قد بذل ''كل جهد من أجل تقييم المعلومات التي جمعها تقييما نزيها وموضوعيا''. ومن الصعوبات التي وجدناها نوعية ومدى المعلومات التي أتاحها الفريق لسلطات جنوب أفريقيا. وقد كانت المعلومات التي كان يتوقع من سلطات جنوب أفريقيا أن تجري على أساسها تحقيقات المتابعة اللازمة، غير كاملة أو لم تقدم على الإطلاق.

ونود أن نتطرق إلى بعض المسائل المحددة التي أثارها الفريق فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، والشركات التي تتخذ جنوب أفريقيا مقرا لها، والأفراد التابعين لها.

ويفيد التقرير في الفقرة ٣١، بأن ''من العاملين أيضا مع قوات دفاع زمبابوي نيكو شيفر، وهو مجرم محكوم عليه بالسجن في جنوب أفريقيا، ورتب عملية تدريب ضباط من زمبابوي على تقدير قيمة الماس في جوهانسبرغ. وتملك شركة السيد شيفر ''تندان هولدنغز'' (Tandan Holdings) ٥٠ في المائة من أسهم شركة صناعات ثورنتري (Thorntree Industries)، وهو مشروع مشترك لتجارة الماس مع قوات دفاع زيمبابوي''. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، طلب الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تقدم معلومات بشأن التجارة، سواء كانت علنا أو سرا، في الماس الكونغولي في جنوب أفريقيا أو نقل الماس الكونغولي عن طريق جنوب أفريقيا، من جانب شركة مينرالز بيزنس (MBC). وقال الفريق إنه قد ذُكر أنه يوجد اتفاق بين شركة ثورنتري (Thorntry أو Thorntree) المملوكة لجنوب أفريقيا أو التي يوجد مقرها فيها وشركة مينرالز بيزنس (MBC) للتجارة في شحناتها من الماس الكونغولي. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أحاطت حكومة جنوب أفريقيا الفريق علما بأنه لا يوجد لديها أي معلومات للتحقق من زعم نقل الماس، الذي تشتريه شركة ثورنتري، عن طريق إقليم جنوب أفريقيا. ويجدر بالملاحظة أيضا أن الفريق لم يثر مع حكومة جنوب أفريقيا أبدا مسألة ترتيب السيد شيفر تدريب ضباط زيمبابوي على تقييم الماس في جوهانسبرغ. وقد أثيرت بالمثل في الفقرة ٥٨ من التقرير مسألة السيد شيفر وشركة صناعات ثورنتري.

وفي الفقرة ٥٢، جاء في التقرير أنه ''أصدر السيد الشنفري إلى المسؤول الأمني التابع له تعليمات بتهريب أحجار من الماس استُخرجت من منطقة امتياز سينغامايتر إلى جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا، وتسليمها إلى الرئيس التنفيذي لشركة سيرنغيتي دايموندز، كين روبرتس''. ولم يتم تشاطر هذه المعلومات مع حكومة جنوب أفريقيا ولا كان ذلك موضوعا لاستفسار وجهه الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا.

وفي الفقرة ١٣٩، حدد التقرير جنوب أفريقيا بأنها واحدة من ١١ دولة أفريقية يُحتمل أن تمر عبر إقليمها سلع ناشئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر الفريق كذلك

أنه قد طرح أسئلة على هذه البلدان جميعها وأجرى مباحثات موضوعية مع ممثلين حكوميين عن خمسة من هذه البلدان. وطلب الفريق معلومات عن التشريعات ذات الصلة، وعن التحقيقات في تدفق هذه السلع الأساسية، والتدابير المتخذة لوقف هذه التدفقات، وعن غيرها من التدابير الممكنة التي ينبغي اتخاذها، وعن احتياجات الحكومة من المساعدة. ويفيد التقرير، بأنه لم يقم أي بلد تقريبا من البلدان التي ردت على أسئلة الفريق بإجراء تحقيقات أو اتخاذ أي إجراءات محددة للتعرف على ما يعبر من سلع قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو تفتيش تلك السلع. وأفاد التقرير كذلك بأنه أكد المسؤولون في جنوب أفريقيا احتجاز شحنة سرية كبيرة من الماس القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيد أنهم لم يقدموا أي تفاصيل عن ذلك. وجاء أيضا، أنه لم تشر السلطات في أي من هذه البلدان إلى وجوب أو إمكانية اعتبار الموارد الكونغولية المتاجر بها عبر أقاليمها سلعاً مؤججة للصراع؛ ولم يقم أي بلد تقريبا باقتراح أي تدابير معقولة للمساعدة على الحد من الاتجار بالسلع الأساسية الكونغولية التي تشوبها الجريمة والتسليح.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتصل الفريق بجنوب أفريقيا فيما يتعلق بالإجراءات التي تتبعها وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا لمحاربة أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، وطلب فضلا عن ذلك خريطة توضح تقسيم السلطات والمسؤوليات بين السلطات المختلفة. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدمت حكومة جنوب أفريقيا وصفاً مفصلاً لدور ووظائف وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة للفريق تفاصيل التشريعات ذات الصلة التي تستخدم للحد من التهريب والجريمة المنظمة. بيد أن الحكومة ذكرت أن وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا ليست على علم بأي جماعات كبيرة أو منظمة تنخرط في أنشطة تهريب أو أنشطة غير قانونية أخرى، تشمل الماس والذهب والكولتان وغيرها من الموارد المعدنية الناشئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا تقديم أمثلة عن حالات فعلية شاركت فيها وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا بشأن تهريب سلع ناشئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان تشترك في الصراع. وأكدت المعلومات التي قدمتها سلطات جنوب أفريقيا أنه قد تم إلقاء القبض على مواطن من جمهورية الكونغو الديمقراطية في مطار جوهانسبرغ الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وبحوزته ١٣ ماسة. وأحيط الفريق علما بأن هذا الفرد مثل أمام المحكمة، إلا أنه تم إرجاء القضية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وشرحت للفريق كذلك أنه حيث إن القضية لم يفصل فيها بعد، لا يمكن تقديم أي معلومات إضافية. وكانت هذه هي المعلومات الوحيدة التي قدمت للفريق فيما يتعلق بتحرير

ماس ذي صلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. و لم يتسن تبيان منشأ الماس في المعلومات التي قدمت للفريق.

وفي المرفق الثالث بالتقرير، يورد الفريق قائمة بالمؤسسات التجارية التي يرى أنها تنتهك المبادئ التوجيهية للمؤسسات متعددة الجنسية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وترد في المرفق الثالث قائمة بإثنتي عشرة شركة من جنوب أفريقيا. ورغم أنه لم تقدم أي أدلة داعمة لإدراجها في القائمة، يفيد التقرير بأنه ''تلتزم أدبيا البلدان الموقعة على هذه المبادئ التوجيهية وغيرها من البلدان بأن تكفل التزام مؤسساتها التجارية بهذه المبادئ التوجيهية والعمل بمقتضاها''. وفيما يتعلق بالشركات المحددة المذكورة:

- لم يتصل الفريق مطلقا بجنوب أفريقيا فيما يتعلق بشركة اسمها أفريكان تريدينغ كوربريشن.
- لم تذكر في أي تقرير سابق من تقارير الفريق مؤسسات انغلوفال، بانرو كوربريش، وكارسون برواكتس، ومركتايل CC، وسراسن، وسواني بول، وتراك ستار تريدنغ 151 (المحدودة)، وزينكور، وإسكور، وأوريون ماينغ إنك، و لم يجر تشاطر أي معلومات تتعلق بأنشطتها التجارية أو سلوكها مع حكومة جنوب أفريقيا، و لم تخضع أي شركة من هذه الشركات لاستفسار وجهه الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا.

وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، طلب الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تقدم قائمة بجميع الشركات الجنوب أفريقية والمسجلة في جنوب أفريقيا العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو معها. وخلال الاجتماع مع الفريق، أثارت سلطات جنوب أفريقيا على وجه التحديد اهتمامات خطيرة لديها مع الفريق بشأن الاستفسارات التي قدمها فيما يتعلق بشركات جنوب أفريقيا العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون تبيان أي شيء عن مشاركتها في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت جنوب أفريقيا أن استفسارات الفريق غير المدعومة بشأن أنشطة شركات تعمل بصورة قانونية وعلى المكشوف في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن تفسيره على أنه يشكل تشهيرا بلا داعٍ بأنشطتها.

وفي هذا السياق أيضا، أود أن أنوه إلى أن جنوب أفريقيا ليست موقعة على المبادئ التوجيهية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وعلى الرغم من أننا نؤيد أهدافها، لا نفهم الكيفية التي يمكن أن يستخدم الفريق بها هذه الآلية كوسيلة للمساءلة.

وبناء على ذلك، لا يبدو أن هناك أدلة ملموسة أو معلومات موثقة تثبت ما جاء في التقرير عن جنوب أفريقيا وشركات جنوب أفريقيا وأفراد من جنوب أفريقيا. كما أن الفريق لا يميز بين الأنشطة القانونية وغير القانونية التي تضطلع بها الشركات في تقريره. وأثناء تعاملنا مع الفريق، أكدت سلطات جنوب أفريقيا المصاعب التي تواجه في تناول الغموض الذي يشوب بعض الاستفسارات الواردة. وأشير إلى أن من شأن تقديم معلومات أكثر تفصيلا ودقة أن يساعد سلطات جنوب أفريقيا على تناول المسائل المثارة.

وأنا أفهم أن الآراء التي وردت في هذه الرسالة تنتقد التقرير النهائي وأنها تتشكك في النهج والمنهجية اللذين اتبعا في تجميع التقرير. ونأمل أن يأخذ المجلس مشاعر القلق هذه في الحسبان لدى نظره في هذا التقرير وأي ولاية جديدة قد يمنحها للفريق. ونقترح أن يقدم المجلس مبادئ توجيهية واضحة ومحددة بشأن أداء ونهج ومقاييس عمل أي آلية قد يقرر أن ينشئها في المستقبل فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويفهم المجلس أن جنوب أفريقيا تنظر بجدية إلى هذه المسألة، ليس فقط بسبب الاتهامات التي يتضمنها، وإنما أيضا لأن الدور الذي تواصل جنوب أفريقيا القيام به، بصفتها الوطنية وبصفتها رئيسا للاتحاد الأفريقي معاً، يعمل على تحقيق سلام دائم والأمن والاستقرار والازدهار لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها.

وسأغدو ممتنا لو تسنى تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوميساني س. **كومالو**
السفير
والممثل الدائم